3 - الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلسة واحدة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، اتخذت شكل جلسة إحاطة[58]. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس في عام 2020 جلسة تداول بالفيديو واحدة لكنهم لم يتخذوا أي قرارات فيما يتعلق بهذا البند[59]. ويرد في الجدولين 1 و 2 مزيد من المعلومات عن الجلسات الحضورية وعن جلسات التداول بالفيديو.

وفي سياق تقريرين للأمين العام[60]، ركز المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى خلال إحاطتيه على أنشطة مكتبه في دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وعلى أثر جائحة كوفيد-19 في المنطقة.

ففي جلسة تداول بالفيديو عُقدت في 22 نيسان/أبريل[61]، أبلغ المبعوث الخاص المجلس بأزمة الصحة العامة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، مسلطا الضوء على تداعياتها السلبية على الاقتصاد وآثارها على السلام والأمن والتنمية في المنطقة. وفي هذا السياق، أبلغ المجلسَ بأن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون قد تأثر، مما أدى إلى تأجيل الاجتماعات الهامة التي كان من المقرر عقدها في المنطقة، بما في ذلك المؤتمر الثاني للاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى ومؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية. ومع ذلك، ذكر أن التفاؤل لا يزال قائما بالنظر إلى الانتقال السياسي السلمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين أوغندا ورواندا، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في جنوب السودان، والتسوية الدبلوماسية من جانب حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا لنزاعهما الحدودي. وأفاد المبعوث الخاص بأنه يسر إجراء مناقشات فيما بين رؤساء أجهزة الاستخبارات في أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، دعما للجهود الإقليمية الرامية إلى زيادة التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين القوات المسلحة لبلدان المنطقة. وطلب المبعوث الخاص دعما من المجلس في ذلك الصدد لتمكين تلك البلدان من الحصول على المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ التدابير التي سيعتمدها رؤساء دول المنطقة. غير أن المبعوث الخاص لاحظ أنه لا تزال هناك تحديات وأن أكبرها تظل أنشطة الجماعات المسلحة، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وأشار أيضا إلى الانتخابات المقبلة في المنطقة، ولا سيما في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي ينبغي متابعتها عن كثب. وفي مواجهة التحديات التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 واستمرار وباء مرض فيروس الإيبولا، أكد الحاجة إلى مضاعفة الجهود لدعم دول وشعوب منطقة البحيرات الكبرى للتغلب على أزمتي الصحة العامة هاتين ولتعزيز التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وأعلن المبعوث الخاص، من جانبه، أنه سيركز، بالتعاون مع ضامني الاتفاق الإطاري والشركاء الدوليين، على أولوياته الخمس في الأشهر المقبلة، وهي تعبئة المجتمع الدولي لمساعدة بلدان المنطقة على التصدي لجائحة كوفيد-19؛ ودعم عمليات التيسير الجارية؛ وتشجيع التعاون الأمني الإقليمي عن طريق تعزيز اتباع نهج شامل، مع اتخاذ تدابير عسكرية وغير عسكرية، في مكافحة الجماعات المسلحة؛ والمشاركة في مناقشات إقليمية ودولية بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها؛ ومواصلة المناقشات اللازمة بشأن عقد مؤتمر القمة المقبل لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري ومؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى.

وخلال المناقشة، أعرب أعضاء في المجلس[62] عن تأييدهم لعمل المبعوث الخاص وأشاروا إلى أهمية وضع استراتيجية جديدة للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وردد أيضا عدة من أعضاء المجلس[63] نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار وسلطوا الضوء على أهميته في ضوء أثر جائحة كوفيد-19 على الحالة الإنسانية والعمليات السياسية في المنطقة. وأشار أعضاء في المجلس كذلك إلى التطورات الإيجابية في المنطقة، وحذروا في الوقت نفسه من خطر فقدان زخم التعاون الإقليمي. وفيما يتعلق ببوروندي، أعرب ممثل فرنسا عن أن فرنسا تتوخى اليقظة وأشار إلى أن إجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية من شأنه أن يسهم في جعل المنطقة تسير على طريق الاستقرار السياسي والسلام. وبالمثل، أعرب ممثلا ألمانيا

(58) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(59) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(60) S/2020/272 و S/2020/951.

(61) انظر S/2020/325.

(62) بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، وتونس (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر).

(63) الصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، والمملكة المتحدة، وفييت نام.

والمملكة المتحدة وممثلة الولايات المتحدة عن قلقهم إزاء البيئة الانتخابية وأثر جائحة كوفيد-19 على الانتخابات في بوروندي. وأشار ممثل تونس، متكلما أيضا باسم النيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب أفريقيا، إلى أن التحضيرات الجارية للانتخابات العامة في بوروندي هي البديل الوحيد القابل للتطبيق لتوجيه البلد نحو توطيد بيئة سياسية سلمية ومستقرة. وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن القرارات السياسية لا يمكن أن تؤدي إلى استقرار طويل الأجل إلا إذا اتخذتها البلدان نفسها.

وفي الجلسة المعقودة في 13 تشرين الأول/أكتوبر[64]، استمع المجلس إلى إحاطة نصف سنوية ثانية من المبعوث الخاص. وأشار إلى أن الحالة في المنطقة عموما خلال الأشهر الماضية ظلت مستقرة، وأنه أحرز تقدم مشجع على الرغم من التحديات المستمرة. وعلى الجبهة السياسية، رحب المبعوث الخاص بالانتقال السلمي للسلطة في بوروندي عقب الانتخابات العامة التي جرت في أيار/مايو ورحب كذلك باستفادة بلدان المنطقة من الوسائل الدبلوماسية والآليات الإقليمية لحل خلافاتها سلميا، كما يتضح ذلك من حل المنازعة الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. وذكر المبعوث أن من الأمثلة الإيجابية الأخرى على ذلك التزام أوغندا ورواندا بالمضي في عملية تطبيع علاقاتهما من خلال المساعي الحميدة. غير أنه لاحظ أن الحالتين الأمنية والإنسانية لا تزالان تبعثان على القلق وأشار إلى الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفاد في هذا الصدد بأن أنشطة الجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تسبب معاناة إنسانية لا تطاق. وأوضح أن إفلات المسؤولين عن تلك الجرائم من العقاب يسبب صدمة نفسية للسكان ويؤثر سلبا على العلاقات بين بلدان المنطقة. وأكد المبعوث الخاص أنه يعتزم مواصلة جهوده في مجال الدعوة في بلدان المنطقة بغية تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما عن طريق التنفيذ الفعال لإعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد. وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، أبلغ المبعوث الخاص المجلس بالمبادرات التي اضطلع بها تمشيا مع أولوياته الخمس التي بيّنها في 22 نيسان/أبريل. وقال إنه قدم إلى الأمين العام في 12 تشرين الأول/أكتوبر استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها في منطقة البحيرات الكبرى. وأشار إلى أن 10 أولويات قد انبثقت عن مختلف المشاورات، وتهدف إلى توفير خريطة طريق شاملة مدتها 10 سنوات لعمل الأمم المتحدة في المنطقة تركز على عدد من الإجراءات الملموسة ذات الأولوية، ولا سيما في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والتعاون الأمني، والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز دور المرأة والشباب بحلول عام 2023.

وخلال المداولات، أشار أعضاء في المجلس[65] إلى التطورات الإيجابية في المنطقة، وأعربوا في الوقت نفسه عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكرر أعضاء في المجلس[66] الإعراب عن تأييدهم لعمل المبعوث الخاص وأعربوا عن تطلعهم إلى وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية توطيد السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها في المنطقة. وفي هذا الصدد، أثنى ممثل تونس، متكلما أيضا باسم النيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب أفريقيا، على جهود المبعوث الخاص في قيادة عملية وضع الاستراتيجية التي يأمل في أن تساعد على تحديد الأولويات وتفصيلها وتبسيط مشاركة الأمم المتحدة في توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. وبالمثل، أعرب ممثل بلجيكا عن أمله في أن تتيح الاستراتيجية إحداثَ أثر كاف ومتسق للأمم المتحدة في سياق الخروج التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتكييفَ نهج الأمم المتحدة ووجودها في بوروندي. وعلاوة على ذلك، أعرب ممثل تونس، متكلما أيضا باسم جنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر، عن أن من دواعي شعوره بالتشجيع تجاوب عدة من الدول الأعضاء في المنطقة بصورة إيجابية مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، التي أيدها المجلس في القرار 2532 (2020). وفيما يتعلق ببوروندي، أشار أعضاء في المجلس إلى بعض التطورات الإيجابية ورحبوا بالنقل السلمي للسلطة في أعقاب الانتخابات الأخيرة. وأشار ممثلا الصين والاتحاد الروسي أيضا إلى أن بوروندي لم تعد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأنه ينبغي حذفها من جدول أعمال المجلس[67].

(64) انظر S/PV.8767.

(65) ألمانيا، والمملكة المتحدة، وتونس (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والاتحاد الروسي.

(66) فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وتونس (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، وإندونيسيا (أيضا باسم فييت نام)، وبلجيكا، والاتحاد الروسي.

(67) في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، فيما يتعلق بالبند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين"، أصدر المجلس بيانا رئاسيا بشأن بوروندي (S/PRST/2020/12)، طلب فيه إلى الأمين العام أن يتوقف عن تقديم تقاريره الدورية عن الحالة في بوروندي وأعرب فيه عن تطلعه إلى أن يغطي الأمين العام بوروندي كجزء من تقاريره المنتظمة عن منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا. ولمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم 36، والجزء التاسع، القسم السادس.

الجلسات: الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8767 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020	تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2020/951)		جمهورية الكونغو الديمقراطية	المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى (أ)	11 من أعضاء المجلس(ب)، وجميع المدعوين	

(أ) شارك المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو.

(ب) بلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا (أيضا باسم فييت نام)، والاتحاد الروسي، وتونس (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
22 نيسان/أبريل 2020	S/2020/325	رسالة مؤرخة 24 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

4 – الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس، فيما يتصل بالحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، جلسة واحدة واتخذ قرارين، كلاهما بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس أربع جلسات تداول بالفيديو مفتوحة متصلة بهذا البند، عُقدت اثنتان منها للإعلان عن التصويت على القرارين المتخذين[68]. وعقد أعضاء المجلس أيضا جلسة تداول بالفيديو مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملا بالقرار 1353 (2001)[69]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته وأجروا حوارا تفاعليا غير رسمي لمناقشة البند[70].

واستمع المجلس في عام 2020 في سياق تقارير الأمين العام[71] إلى إحاطات منتظمة من الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة واحدة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية[72]، وإلى إحاطة واحدة قدمها مدير منظمة "Save Act Mine"[73].

وفي الإحاطات التي قدمتها الممثلة الخاصة، عرضت معلومات مستكملة عن أثر جائحة كوفيد-19 على أنشطة البعثة والظروف العامة في البلد. وأبلغت أيضا عن الحالة السياسية

(68) ولمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(69) عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو مغلقة في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 فيما يتصل بالبند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 22.

(70) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 12. وانظر أيضاً S/2020/258.

(71) S/2020/554، و S/2020/919، و S/2020/1150.

(72) انظر S/2020/987.

(73) انظر S/2020/598.

المضطربة، التي أدت إلى إعلان رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، في كانون الأول/ديسمبر 2020 عن انتهاء الائتلاف الحاكم، كما أبلغت عن الإجراءات التي اتخذتها البعثة لتشجيع ممثلي القوى السياسية والمجتمع المدني على حل خلافاتهم عن طريق الحوار وتجنب أي أعمال قد تحرض على العنف[74]. وحذرت من خطر أن يصبح التسييس والتموضع قبل انتخابات عام 2023 محور التركيز الرئيسي، مع استبعاد إصلاحات الحكم وتدابير تحقيق الاستقرار التي يحتاج إليها البلد[75]. وتناولت التحديات الأمنية المستمرة التي يواجهها البلد، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فأشارت إلى أن حماية المدنيين باتباع نهج متكامل لا تزال تمثل أولوية رئيسية للبعثة. وأشارت أيضا إلى أن بعض أخطر التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية – من وجود الجماعات المسلحة الأجنبية إلى الاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية والاتجار بها – يتطلب بذل جهود إقليمية ودولية للتوصل إلى حلول مستدامة. وذكرت في هذا الصدد أن البعثة ستواصل العمل عن كثب مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى لدعم الحكومة باعتبار أن المكتب هو أحد مكونات استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، كما ستواصل العمل مع المنظمات الإقليمية الأخرى. وأشارت الممثلة الخاصة أيضا في إحاطاتها إلى الاستراتيجية المشتركة للخفض التدريجي والمرحلي للبعثة[76]، التي أطلع الأمين العام المجلس عليها في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والتي تمثل رؤية مشتركة للخفض التدريجي المسؤول والمستدام وخروج البعثة[77].

وناقش أعضاء المجلس التطورات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضوء التوترات السائدة ضمن الائتلاف الحاكم؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والظروف الأمنية المتقلبة، ولا سيما في المقاطعات الشرقية من البلد؛ وتدهور الحالة الإنسانية، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19؛ وأهمية التعاون الإقليمي؛ والخفض التدريجي والمرحلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(74) انظر S/PV.8778.

(75) انظر S/2020/987.

(76) S/2020/1041، المرفق.

(77) انظر S/PV.8778.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، دعا عدة أعضاء في المجلس الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية إلى حل خلافاتها سلميا وتخفيف حدة التوترات داخل الائتلاف الحاكم عن طريق الحوار[78]. وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني والعنف ضد الأطفال. وفي هذا السياق، دعا البعض إلى المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز المؤسسات، ومواصلة الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين البيئة العامة لحقوق الإنسان[79].

وعلى الجبهة الإنسانية، أعرب أعضاء في المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة التي تردت بسبب العنف وتفاقمت بسبب الفيضانات وأوبئة مرض فيروس الإيبولا والحصبة والكوليرا، فضلا عن جائحة كوفيد-19[80]. وفي هذا الصدد، أشار ممثل ألمانيا إلى أن أشد الفئات ضعفا، أي النساء والأطفال والمشردين داخليا، هم الأكثر تضررا من العوامل المتعددة التي تؤثر على الحالة الإنسانية[81]. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار الأوضاع المتقلبة في الأجزاء الشرقية من البلد، وأدانوا الهجمات على المدنيين والبعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشاروا أيضا إلى أهمية إصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأعرب عدة أعضاء أيضا عن تأييدهم لدعوة

(78) انظر S/2020/598 (الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر) وفييت نام)؛ و S/2020/987 (جنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر))؛ و S/PV.8778 (ألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، والاتحاد الروسي، والصين، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)).

(79) انظر S/2020/598 (الجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا)؛ S/2020/987 (إستونيا، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)؛ و S/PV.8778 (فرنسا، والولايات المتحدة، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، والمملكة المتحدة، وإستونيا).

(80) انظر S/2020/598 (بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والمملكة المتحدة، وفييت نام)؛ و S/2020/987 (فرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر) وفييت نام)؛ و S/PV.8778 (فرنسا، وفييت نام، وإندونيسيا، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)).

(81) انظر S/2020/598 و S/2020/987.

الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار وأعربوا عن أسفهم لعدم استجابة الجماعات المسلحة في البلد لها[82]. وناقش أعضاء المجلس أيضا دور وقدرة لواء التدخل التابع للبعثة في التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة[83]. وفي هذا الصدد، أكد بعض الأعضاء أهمية تحسين كفاءة اللواء من خلال إعادة تشكيله والتنفيذ الفوري للإصلاحات التي صدر بها تكليف، مثل إدماج قوات إضافية للرد السريع[84]. فأشار ممثل جنوب أفريقيا، متكلما أيضا باسم النيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين وتونس، إلى أن اللواء يحتاج إلى دعم مستمر من المجلس ويحتاج إلى التدريب الشامل لكي يواصل فعاليته في التصدي للتهديد الذي يتعرض له السكان المدنيون في الجزء الشرقي من البلد[85]. وفيما يتعلق بالخفض التدريجي للبعثة، أكد بعض أعضاء المجلس ضرورة مراعاة الحالة في الميدان، حيث أعرب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وسانت فنسنت وجزر غرينادين عن قلقهم إزاء احتمال إجراء الخفض التدريجي بصورة متسرعة ومتعجلة[86].

وناقش أعضاء المجلس أيضا أهمية التعاون الإقليمي في التصدي لتحديات متعددة تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عموما[87]. فشدد عدة أعضاء على الحاجة إلى إقامة تعاون إقليمي في مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وأشاروا إلى شعورهم بالتشجيع إزاء الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، إلى جانب البعثة، في مجال اتباع استراتيجية إقليمية في هذا الصدد[88]. ورحبوا كذلك باستمرار التزام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام، كما رحبوا بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا السياق[89].

وفي عام 2020، ناقش أعضاء المجلس أيضا عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004). ففي 2 حزيران/يونيه، قدم فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية تقريره النهائي، الذي خلص فيه إلى أنه على الرغم من الاستقرار السياسي النسبي والتغييرات الكبيرة في هياكل قيادة قوات الأمن الكونغولية، لا تزال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تُرتكب على نطاق واسع[90]. وفي 25 حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2528 (2020)، الذي جدد فيه حتى 1 تموز/يوليه 2021 تدابير الجزاءات المنصوص عليها في القرار 2293 (2016) ومدد حتى 1 آب/أغسطس 2021 ولاية فريق الخبراء على النحو المنصوص عليه في القرار 2360 (2017)[91]. وعلاوة على ذلك، عقد أعضاء المجلس في 6 تشرين الأول/أكتوبر جلسة تداول بالفيديو[92] قدم خلالها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) إحاطة إلى أعضاء المجلس تناول فيها أعمال اللجنة خلال الأشهر الاثني عشر السابقة. وعقب الإحاطة، أشار ممثل فرنسا إلى أن اللجنة يمكن أن تفعل المزيد للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بسبل منها إدراج أسماء إضافية في القائمة. وأكدت ممثلة الاتحاد الروسي أن القيود المفروضة على البلد ينبغي ألا تؤثر سلبا بأي حال من الأحوال على كفاءة العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة. ورأت ممثلة الولايات

(82) انظر S/2020/598 (ألمانيا، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة)؛ و S/2020/987 (إستونيا، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، وفييت نام).

(83) انظر S/2020/598 (بلجيكا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والمملكة المتحدة)؛ و S/2020/987 (إستونيا، وفرنسا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)؛ و S/PV.8778 (فرنسا، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والصين، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)).

(84) انظر S/2020/987 (فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)؛ و S/PV.8778 (فرنسا، والولايات المتحدة، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)).

(85) انظر S/2020/987.

(86) انظر S/2020/598 (الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر))؛ و S/2020/987 (الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)).

(87) لمزيد من المعلومات عن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، انظر الجزء الأول، القسم 3.

(88) انظر S/2020/598 (فرنسا، وألمانيا، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والمملكة المتحدة، وفييت نام).

(89) انظر S/2020/987 (جنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر))؛ و S/PV.8778 (الجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)).

(90) انظر S/2020/482.

(91) القرار 2528 (2020)، الفقرتان 1 و 3. ولمزيد من المعلومات عن ولاية اللجنة وولاية فريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول-باء.

(92) انظر S/2020/987.

المتحدة أن الجزاءات المناسبة والمستهدفة والفعالة أداة أساسية ضد الجهات الفاعلة والكيانات التي تقوض السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، كرر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية النداء الذي وجهه وفد بلده إلى المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة لفرض جزاءات مناسبة وهادفة وفعالة على هذه الجماعات والشبكات المسلحة وغيرها من المتواطئين معها، التي تنسف، من خلال أنشطتها الضارة، جهود الحكومة الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي والمناطق المحمية الواقعة في شرق بلده وإدارتها المستدامة.

وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار 2556 (2020)، بموجب الفصل السابع من الميثاق، مع امتناع الاتحاد الروسي عن التصويت. وبموجب ذلك القرار، مدد المجلس ولاية البعثة ولواء التدخل لمدة عام واحد حتى 20 كانون الأول/ديسمبر 2021[93]. وأكد المجلس مجددا الأولويات الاستراتيجية للبعثة، وكلفها بالتركيز على حماية المدنيين وتقديم الدعم في بسط الاستقرار وتقوية مؤسسات الدولة وفي الإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن[94]. وأذن المجلس أيضا للبعثة باتخاذ جميع التدابير اللازمة للاضطلاع بالولاية المنوطة بها، وطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس على الفور في حال عدم قيام البعثة بذلك[95]. وشدد المجلس كذلك على أهمية استمرار الدعم والمشاركة على الصعيد الدولي من أجل التصدي بسرعة لتفشي الأمراض المعدية، بما في ذلك مرض فيروس الإيبولا وكوفيد-19[96]. وأعرب المجلس عن تأييده للاستراتيجية المشتركة بشأن الخفض التدريجي والمرحلي للبعثة والبارامترات العريضة للعملية الانتقالية للبعثة[97]. وعلاوة على ذلك، طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر 2021، خطة انتقالية قائمة على أساس الاستراتيجية المشتركة تحدد الطرائق العملية لنقل المهام إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والفريق القطري للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين[98]. وذكرت البعثة الدائمة للاتحاد الروسي، تعليلا لامتناعها عن التصويت، أنها لا توافق على الصياغة الجديدة للفقرات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية الدولية التي اقترحها واضعو مشروع القرار، والتي تضعف مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة 182/46. وأضاف الاتحاد الروسي كذلك في بيانه أن المبادئ التوجيهية تجسد ضرورة ضمان احترام سيادة الدول المتلقية للمعونة الإنسانية، وأن من الضروري أن تتجلى هذه المبادئ على النحو الواجب في وثائق المجلس[99].

(93) القرار 2556 (2020)، الفقرة 22.

(94) المرجع نفسه، الفقرة 24. ولمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الجزء العاشر، القسم الأول. ولمزيد من المعلومات عن الولايات السابقة للبعثة، انظر الملاحق السابقة التي تغطي الفترة 2010-2019.

(95) القرار 2556 (2020)، الفقرة 27. ولمزيد من المعلومات عن قرارات المجلس المتصلة بالمادة 42 من الميثاق، انظر الجزء السابع، القسم الرابع-ألف.

(96) القرار 2556 (2020)، الفقرة 37.

(97) المرجع نفسه، الفقرة 49.

(98) المرجع نفسه، الفقرة 50.

(99) انظر S/2020/1265.

الجدول 1

الجلسات: الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8778 7 كانون الأول/ديسمبر 2020	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/1150)		جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية[أ]	12 من أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوين	

(أ) شاركت الممثلة الخاصة للأمين العام في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو.

(ب) بلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفييت نام.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
25 حزيران/يونيه 2020	S/2020/598	رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
25 حزيران/يونيه 2020	S/2020/601	رسالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2528 (2020) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/589
6 تشرين الأول/أكتوبر 2020	S/2020/987	رسالة مؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
18 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1265	رسالة مؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2556 (2020) 14-1-0[أ] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/1253

(أ) *المؤيدون:* إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي، والصين.

5 - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس، فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، خمس جلسات واتخذ ثلاثة قرارات، كانت كلّها بموجب الفصل السابع من الميثاق. وعُقدت ثلاث من هذه الجلسات لاتخاذ قرارات من المجلس، واتخذت الجلستان المتبقيتان شكل جلستي إحاطة[100]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا جلسة تداول بالفيديو مفتوحة واحدة[101]. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته[102]. وعقد المجلس أيضا جلسة تداول بالفيديو مغلقة واحدة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى[103]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

وفي عام 2020، استمع المجلس إلى ثلاث إحاطات بشأن تقارير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى[104]، وفقا للجدول الزمني لتقديم التقارير كل أربعة أشهر الذي حدده المجلس في القرار 2387 (2017). وشملت تلك الإحاطات إحاطتين قدمهما خلال جلستين للمجلس الممثلُ الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإحاطة واحدة قدمها خلال جلسة تداول بالفيديو مفتوحة وكيلُ الأمين العام لعمليات السلام. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها رئيس تشكيلة جمهورية

(100) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(101) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(102) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 13.

(103) عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو مغلقة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 22.

(104) انظر S/2020/124 و S/2020/545 و S/2020/994.

أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

وركزت الإحاطات على الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في البلد، ولا سيما التطورات التي حدثت بعد توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في 6 شباط/فبراير 2019، ومسألة الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في عامي 2020 و 2021، وأثر جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، وفي ضوء الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق السلام، شدد الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته التي قدمها في جلسة المجلس المعقودة في 20 شباط/فبراير[105]، على أن الحكومة الشاملة للجميع التي انبثقت عن اتفاق السلام لا تزال قائمة وتؤدي وظائفها وعلى أن الأطراف الموقعة أكدت من جديد التزامها به، رغم وجود صعوبات عديدة، منها الانتهاكات المستمرة للاتفاق من قبل بعض الجماعات المسلحة. وأثنى على التقدم المحرز فيما يتعلق بالحد من العنف ضد المدنيين، وبسط سلطة الدولة، وإنشاء وحدات أمنية مختلطة خاصة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز العدالة الانتقالية.

وفي الجلسة نفسها، بيّن كل من رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، مجالات التقدم والتحديات المتبقية في البلد. ففيما يتعلق بالتقدم المحرز، سلط مقدمو الإحاطات الضوء على العودة التدريجية لسلطة الدولة في البلد، والحوار الجاري بين الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة، وتشكيل وحدات أمنية مختلطة خاصة. ومن بين التحديات التي لا تزال تواجه البلد، شدد مقدمو الإحاطات على استمرار العنف والاشتباكات بين مختلف الجماعات المسلحة، وأوجه القصور التي تعتري تنفيذ اتفاق السلام، والحاجة إلى تكثيف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتناول رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالتفصيل دور الاتحاد الأوروبي في البلد، ولا سيما دعمه الكبير للانتخابات المقبلة. وأشار الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي إلى الحالة الأمنية والإنسانية المثيرة للقلق في بيراو ونديلي وبريا، وشدد على أن تنفيذ جميع جوانب اتفاق السلام هو أفضل إطار سياسي لتحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأضاف قائلا إن الجمعية الوطنية افتتحت لهذا السبب، في 19 شباط/فبراير 2020، دورة استثنائية لاستعراض واعتماد مشاريع النصوص المنصوص عليها في اتفاق السلام. وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام لأعضاء المجلس إحاطة عن زيارته إلى بانغي في الفترة من 11 إلى 14 شباط/فبراير 2020[106]، ركز فيها على الانتخابات وتنفيذ اتفاق السلام، والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وأعرب أيضا عن ترحيبه بالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في بانغي، الذي أدانت فيه المحكمة أفراد ميليشيا بانغاسو على تجاوزاتهم المرتكبة في حق السكان المدنيين وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقال إن المحكمة الجنائية الخاصة تتابع تحقيقاتها بهدف بدء المحاكمات في أوائل عام 2021، لكنها لا تزال تواجه صعوبات في التوظيف والتمويل[107].

وفي 22 حزيران/يونيه، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[108] استمعوا خلالها إلى إحاطات قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وخلال جلسة التداول بالفيديو، أشار وكيل الأمين العام إلى أن الحالة السياسية تتسم بتزايد الحراك في مرحلة ما قبل الانتخابات المقبلة، وبالتحديات التي تواجه الأطر القانونية، والتوترات السياسية. وأفاد بأن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة، فرغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما اعتماد تشريعات منصوصة عليها فيه، تواصل بعض الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات الموقعة على الاتفاق، استخدام العنف لتحقيق أهداف توسعية. وأبلغ مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي أعضاء المجلس بأن اللجنة التنفيذية للرصد المنشأة بموجب اتفاق السلام تمكنت في أيار/مايو، بعد ثلاثة أشهر من توقف أعمالها بسبب كوفيد-19، من عقد دورتها الثامنة وأن التوافق العام في الآراء هو أنه جرى إحراز تقدم كبير، لا سيما فيما يتعلق باعتماد وسن جميع القوانين المنصوص عليها في الاتفاق. وأبلغ أيضا عن نشر المجموعة الأولى من المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في بانغي. وقدم المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون

(105) انظر S/PV.8728.

(106) للاطلاع على تقرير مفصل عن الزيارة، انظر S/2020/131، المرفق.

(107) انظر S/PV.8728.

(108) انظر S/2020/572.

الخارجية إحاطة عن المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للعملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر[109]، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام عن التقدم المحرز بعد مرور 20 شهرا على توقيع اتفاق السلام في مجالات الإصلاح السياسي واستعادة سلطة الدولة والعدالة الانتقالية. وركز فيها أيضا على المساعدة الانتخابية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليون وأفاد بأن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشدد على أن البعثة تمكنت، رغم أثر الجائحة السلبي على عمليات البعثة، من مواصلة تنفيذ ولايتها ودعم السلطات في مكافحة جائحة كوفيد-19، لا سيما من خلال تقديم المساعدة اللوجستية والمادية. ورحب بإنشاء البعثة الاستشارية الجديدة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم إصلاح القطاع الأمني في البلد، مما سيعزز عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الثنائيين. ورحب مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي بلقائه المرتقب مع وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وربما نائب رئيس المفوضية الأوروبية، لدعم الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مساعدة البلد في طريقه نحو السلام والتنمية.

وفي عام 2020، واصل أعضاء المجلس مناقشة العوامل ذات الأهمية الحاسمة لنجاح تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك توافر الدعم السياسي من المجلس والجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي. وتناول أعضاء المجلس أيضا المسائل المتعلقة بإجراء انتخابات حرة وسلمية وشاملة في عامي 2020 و 2021، بما في ذلك تقديم الدعم في هذا الصدد من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الإقليمية، فضلا عن دور الجزاءات، ولا سيما وضع نقاط مرجعية رئيسية لتكون بمثابة خريطة طريق يمكن أن تؤدي إلى تخفيف حظر توريد الأسلحة[110]. كما تناول أعضاء المجلس أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ ولاية البعثة والحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في البلد.

(109) انظر S/PV.8771.

(110) لمزيد من التفاصيل عن المناقشة، انظر الجزء الثاني، القسم الثالث-باء.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذ المجلس ثلاثة قرارات في إطار هذا البند، تعلق اثنان منها بتدابير الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى وتعلق واحد منها بولاية البعثة.

وفيما يتعلق بتدابير الجزاءات، وسع المجلس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قائمة الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة مرتين[111]. وكانت المرة الأولى في القرار 2507 (2020) المتخذ في 31 كانون الثاني/يناير، الذي وسع المجلس بموجبه قائمة الأصناف المعفاة لتشمل المركبات العسكرية البرية غير المسلحة والمركبات العسكرية البرية المجهزة بأسلحة من عيار 14,5 ملم أو أقل والذخيرة المصممة خصيصا لهذه الأسلحة[112]. وكانت المرة الأولى في القرار 2536 (2020) المتخذ في 28 تموز/يوليه، الذي أضاف المجلس بموجبه إلى قائمة الإعفاءات القنابل الصاروخية التي تُزوَّد بها قوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك مؤسسات إنفاذ القانون المدنية التابعة للدولة، والمخصصة حصرا لدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى أو استخدامها في تلك العملية[113]. كما جدد المجلس الأحكام المتعلقة بتدابير تجميد الأصول وحظر السفر، على النحو المبين في القرار 2399 (2018)، مرتين[114]. وواصل المجلس رصد التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن النقاط المرجعية الرئيسية الواردة في البيان الرئاسي المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019[115]. وفي هذا الصدد، أكد المجلس أهمية تحقيق السلطات للنقاط المرجعية الرئيسية من أجل المساهمة في النهوض بإصلاح قطاع الأمن، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، والإصلاحات الضرورية المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر، وظل يطلب إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقدم إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية

(111) لمزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء السابع، القسم الثالث. وللحصول على معلومات عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وعن فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

(112) القرار 2507 (2020)، الفقرة 1 (ز).

(113) القرار 2536 (2020)، الفقرة 1 (ز).

(114) القراران 2507 (2020) و 2536 (2020)، الفقرة 4.

(115) S/PRST/2019/3.

أفريقيا الوسطى تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد[116]. وطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام أن يجري، بالتشاور الوثيق مع البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، تقييمات للتقدم الذي أحرزته السلطات بشأن النقاط المرجعية الرئيسية[117].

وعقب اعتماد القرار 2507 (2020)[118]، أعرب ممثلا الصين والاتحاد الروسي، في معرض تعليلهما لامتناعهما عن التصويت، عن أسفهما لأنه لم يُنظر في الالتماسات التي قدمتها جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من أجل تخفيف حظر توريد الأسلحة أو رفعه. وأشار ممثل الاتحاد الروسي كذلك إلى أن حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى ربما يكون قد أدى دورا إيجابيا في المراحل الأولى، لكنه الآن يشكل عقبة فعلية أمام إعادة تسليح الجيش الوطني وقوات الأمن، وهي المؤسسات ذاتها التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن دعم السلام وأمن مواطنيها. وشددت ممثلة فرنسا، بصفتها واضعة المسودة الأولى، على أن المجلس على استعداد دائما للاستماع للشواغل المشروعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فأكدت أن المجلس أذن مرتين، منذ أيلول/سبتمبر 2019 إلى تاريخ اعتماد القرار، بتخفيف كبير لحظر توريد الأسلحة، وكان ذلك من أجل المساعدة في تجهيز قوات جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز تنقلها وأمنها. وذكر ممثل النيجر أن اتخاذ القرار كان في الواقع استجابة للطلب المشروع الذي تقدمت به سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى سعيا إلى الرفع النهائي لحظر توريد الأسلحة على أساس التقدم المحرز في مجال تخزين الأسلحة ومنع تحويلها. وفي حين أحاطت ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين علما بنداءات جمهورية أفريقيا الوسطى المتكررة إلى الرفع الكامل للعنصر المتعلق بالأسلحة في تدابير الجزاءات، وأقرت بأن ثمة بعض الوجاهة في ذلك الطلب، لا سيما من حيث صلته بتمكين قوات الأمن من استعادة الأراضي من الجماعات المسلحة، قالت إنها لا تعتقد أن الوقت قد حان للرفع الكامل للتدابير المتعلقة بالأسلحة، حيث لا تزال هناك بعض أوجه القصور في إدارة الأسلحة والذخائر في البلد. ونوهت بالتزام جمهورية أفريقيا الوسطى بإحراز تقدم بشأن النقاط المرجعية الرئيسية، ووافقها في ذلك عدة متكلمين آخرين[119]. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن أسفهم لأن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة ولم يتخذ القرار بالإجماع[120].

وفي 28 تموز/يوليه[121]، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2536 (2020). وعقب التصويت، رحب ممثل فرنسا، بصفتها واضعة المسودة الأولى، بوحدة المجلس في مسألة تدابير الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى وأكد أن المجلس لا يزال يعير الاهتمام للشواغل المشروعة للحكومة. وأعرب ممثل الولايات المتحدة، متكلما أيضا باسم بلجيكا، وإستونيا، وألمانيا، عن قلقه من أنه ما لم يتحسن إدارة وتعقب الأسلحة التي تُدخَل إلى البلد، فإن التغييرات في نظام الجزاءات ستزيد بدرجة كبيرة من خطر انتشار القنابل الصاروخية، داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وداخل المنطقة على حد سواء. وأعرب كذلك عن تأييده لتمديد تدابير الجزاءات لفترة 12 شهرا، الذي سيتيح للحكومة وقتا كافيا لإحراز تقدم بشأن النقاط المرجعية الرئيسية. وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن قلقه إزاء زيادة تخفيف حظر توريد الأسلحة المنصوص عليها في القرار. وبينما أقر ممثل الاتحاد الروسي بأن الإجراء المبسط لتوريد قاذفات القنابل لتلبية احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى هو خطوة صغيرة أخرى لدعم شعب أفريقيا الوسطى، ذكّر بمطالبات البلد برفع نظام الجزاءات التقييدية، مضيفا أنه يشكل عقبة أمام إعادة تسليح الجيش الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، مدد المجلس ولاية البعثة مرة واحدة لمدة عام واحد حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021[122]. وبموجب القرار 2552 (2020)، الذي اتخذ بالإجماع في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رحب المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والعمل الذي تضطلع به البعثة[123]. وكرر المجلس تأكيد المهام ذات الأولوية للبعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة، وتقديم الدعم لعملية السلام، وتقديم المساعدة الانتخابية،

(116) القراران 2507 (2020)، الفقرة 12، و 2536 (2020)، الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة 12.

(117) القراران 2507 (2020) و 2536 (2020)، الفقرة 13.

(118) انظر S/PV.8712.

(119) سانت فنسنت وجزر غرينادين، وألمانيا، وإستونيا، وإندونيسيا، والصين، والمملكة المتحدة.

(120) فرنسا، وإستونيا، والمملكة المتحدة.

(121) انظر S/PV.8750.

(122) القرار 2552 (2020)، الفقرة 26.

(123) المرجع نفسه، الفقرتان السابعة والحادية عشرة من الديباجة.

والمساعدة الإنسانية[124]. كما طلب المجلس على وجه التحديد من البعثة الإسهام في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19[125]. وأعاد المجلس تأكيد جميع المهام المتبقية للبعثة، مع مراعاة أن هذه المهام إلى جانب المهام ذات الأولوية يعزز بعضها بعضا[126].

(124) المرجع نفسه، الفقرة 31. ولمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(125) القرار 2552 (2020)، الفقرة 31 (د).

(126) المرجع نفسه، الفقرات 32-33.

وأشار المجلس إلى قراره 2532 (2020)، الذي طالب فيه بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله، وأهاب بجميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الدخول فورا في هدنة إنسانية تستمر لمدة 90 يوما متتالية على الأقل، لكي يتسنى إيصال المساعدات الإنسانية في ظروف آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق وبشكل مستمر، وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال[127].

(127) المرجع نفسه، الفقرة السابعة عشرة من الديباجة.

الجدول 1

الجلسات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)*
S/PV.8712 31 كانون الثاني/يناير 2020	رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار 2454 (2019) (S/2019/930)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2020/79)	جمهورية أفريقيا الوسطى		13 من أعضاء المجلس[أ]، والشخص المدعوّ	القرار 2507 (2020) 13-0-2[ب] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8728 20 شباط/فبراير 2020	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2020/124)		جمهورية أفريقيا الوسطى	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	عضو واحد من أعضاء المجلس (النيجر)[ج]، وأربعة مدعوين[د]	
S/PV.8750 28 تموز/يوليه 2020	رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب القرار 2507 (2020) (S/2020/662)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2020/738)			7 من أعضاء المجلس[هـ]	القرار 2536 (2020) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8771 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020	تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2020/994)			الممثل الخاص للأمين العام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية	12 من أعضاء المجلس[و]، وجميع المدعوين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – الممتنعون)
S/PV.8776 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020		مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2020/1106)	جمهورية أفريقيا الوسطى		عضوان من أعضاء المجلس (إندونيسيا، والاتحاد الروسي)	القرار 2552 (2020) 15–0–0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) لم يدل ممثلا تونس، وجنوب أفريقيا ببيان. وتكلم ممثل النيجر أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا.

(ب) *المؤيدون:* إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي، والصين.

(ج) تكلم ممثل النيجر أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

(د) انضم الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا عن طريق التداول بالفيديو من الخرطوم. ولم يدل ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى ببيان.

(هـ) الصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والنيجر، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتكلم ممثل الولايات المتحدة أيضا باسم إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا.

(و) بلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، والنيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفييت نام.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
22 حزيران/يونيه 2020	S/2020/572	رسالة مؤرخة 24 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

6 – الحالة في غينيا – بيساو

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس، فيما يتعلق بالحالة في غينيا – بيساو، ثلاث جلسات واتخذ قرارا واحدا. وعُقدت جلسة واحدة لاتخاذ قرار، بينما اتخذت جلستان شكل جلستي إحاطة[128]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى هذه الجلسات، عقد أعضاء المجلس أيضا في عام 2020 مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته لمناقشة الحالة في غينيا – بيساو[129].

في 14 شباط/فبراير[130]، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وأشادت الممثلة الخاصة بغينيا – بيساو لإكمال دورتها الانتخابية، وإن كانت هناك تحديات تواجه نتائج الانتخابات الرئاسية. وأشادت أيضا بمؤسسات الدولة للجوئها إلى الوسائل القانونية لحل المنازعات السياسية المتصلة بنتائج الانتخابات الرئاسية، دون تدخل من جانب الجيش أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولاحظت أنه أُحرز تقدم في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، مشيرة إلى خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها خريطة

(128) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(129) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 15.

(130) انظر S/PV.8724.